

اسم المصدر :

التاريخ: 2007-07-07

اليمامة

رقم العدد: 1964   رقم الصفحة: 6   رقم مسلسل: 3

## في جلسة مجلس الوزراء: خادم الحرمين الشريفين يعرب عن ارتياحه لنتائج جولته الأوروبية - العربية الموافقة على إنشاء وكالة لحماية المستهلك وإقرار التقويم الدراسي

على ما تتم في لقائه - حفظه الله - مع دولة رئيس وزراء

لبنان فؤاد السنيورة، وما عرضه رئيس الوزراء اللبناني حول تطورات الساحة اللبنانية، وما يتعرض له لبنان الشقيق من ضغوط وتدخلات تعيق عمل المؤسسات الشرعية الدستورية في لبنان، ومن مخاطر تحف

باليديات اللبنانية السياسية والإعلامية.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالات الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أكد حرص المملكة ووقوفها بجانب الشرعية اللبنانية، واستقلالية القرار الوطني اللبناني، واستقرار

وأمن لبنان.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر عدد من القرارات منها أنه

بعد الاطلاع على مارفعة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري -

حفظه الله - بشأن الدراسة الخاصة بإنجاح تنظيم يعنى

الدولية وما توليه من عناية بالبعد الإنساني والتقارب بين الثقافات والصداقة بين الشعوب، وسعيها الحثيث لتوسيع الاستقرار والأمن والسلام والتنمية في المنطقة والعالم.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن ثقته بأن القيادات الإسبانية والفرنسية والبولندية ستعزز من دورها الإيجابي، ودفعها بكل ما من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية الشروعة، وتحقيق الأمن والوحدة الوطنية في العراق، ودعم استقلالية القرار السياسي في لبنان، واحترام خصوصيات الشعوب والثقافات والعمل نحو التقارب بين الحضارات.

كما نوه خادم الحرمين الشريفين بأهمية اجتماعاته - حفظه الله - بأشقائه القادة العرب، وما أكدته هذه الاجتماعات من أهمية وحدة الموقف العربي ودعم مؤسسات العمل العربي المشترك ووضع القيادات العربية أمام مسؤولياتها تجاه شعوبها وأوطانها.

وبناءً على هذا السياق أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدتها مجلس الوزراء بعد ظهر الإثنين الماضي في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجلل اللقاءات والباحثات التي أجرتها - حفظه الله - خلال زياراته الرسمية لكل من المملكة المغربية، ومملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية بولندا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن ما تتم من مشاورات تناول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك قضايا المنطقة والشؤون العالمية.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن ما تمسه لدى قيادات الدول الأوروبية التي شملتها الزيارة ينم عن تقدير تلك الدول للمملكة ودورها على الصعيد الإقليمي والساحة

اسم المصدر :

التاريخ: 2007-07-07

اليمامة

رقم العدد: 1964   رقم الصفحة: 6   رقم مسلسل: 3

٢ - إنشاء وحدة رئيسية في وزارة التجارة والصناعة بمستوى وكالة تسمى (وكالة الوزارة لشؤون المستهلك) تجمع فيها نشاطات خدمة المستهلك التي تتولاها الإدارات المعنية بذلك في الوزارة.

٣ - إنشاء جمعية أهلية تسمى (جمعية حماية المستهلك) تعنى بشؤون المستهلك ورعايته مصالحه والدفاع عنها وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة ومساندة جهود الجهات الرسمية ونشروعي الاستهلاكي، وحمايتها من جميع أنواع الفسق والتقليد والاحتيال والخداع والتديس في جميع السلع والخدمات بما فيها السلع الغذائية والدوائية المستوردة منها والمصنعة محلياً. ويكون لها جمعية عمومية من المواطنين الذين تتركز

اهتماماتهم في مجال حماية ورعاية شؤون المستهلك.

كما وافق المجلس على اتفاقية مع جمهورية سلوفينيا ومع جمهورية فيتنام الاشتراكية وتفويض وزير التعليم العالي - أو من ينوبه - بالباحث مع الجانب المغربي لإعداد مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكون الأطر والبحث العلمي في المملكة المغربية.

كما أقر المجلس التقويم الدراسي للأعوام العشرة القادمة من عام (١٤٢٩/١٤٢٨هـ) حتى عام (١٤٣٧هـ). ووافق على تعيينات بالمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة).



بشؤون المستهلك ورعايته مصالحة. أقر مجلس الوزراء عدداً من القواعد والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها ما يلي:-

١- قيام كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والهيئة العامة للفضاء والدواء ومصلحة الجمارك كل جهة بحسب اختصاصها بتعزيز دورها في مجال حماية المستهلك وتفعيله من خلال وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالسلع والمنتجات التي تقدم للمستهلك وعلى هذه الجهات القيام بالرقابة والتحقق من تطبيق تلك المعايير والمواصفات.